الأستاذ: يعقوب خالد.

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس علم النحو

تكملة السداسي الثاني

المحاضرات

المصادر المعتمدة:

جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني

ومعاني النحو لصالح فاضل السامرائي

استنباط القواعد النحوية

بعد اتساع الرقعة الجغرافية الإسلامية ودخول الأعاجم إلى الإسلام، ظهرت ظاهرة جديدة في اللسان العربي وهي اللحن والخطأ في الكلام، وانتشر الأمرُ وفَشَا حتى في قراءة القرآن الكريم، فقيَّضَ الله عز وجل ثلة من العلماء لحفظ القرآن الكريم واللسان العربي، فكان على رأسهم أبو الأسود الدؤلي الذي وضع نقاط الإعراب (حركات الإعراب) لضبط المصحف الشريف، وهي بحق البداية الأولى لتقعيد القواعد النحوية، ثم انطلقت رحلة التقعيد مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ويونس بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وغيرهم.

وأما عن منهج التقعيد فقد مر بمراحل؛فبعد تحديد القبائل التي يأخذ عنها السماع وهي قيس وتميم وأسد وهذيل وطيء وكنانة، يقوم النحوي بعد إلمامه بالكلام العربي المسموع أو المنقول، والمُطَّرِدِ والشائع في الاستعمال، يبدأ في استخراج القواعد النحوية؛ إذ يقسم هذا الكلام إلى ثلاثة أنواع بعد التأمّل والنظر(أسماءٌ وأفعال وحروف) وبعد ذلك يضع التصنيفات فيما يتعلق بكل فرع، فالأسماء في جهة والأفعال في جهة ثانية والحروف في جهة ثالثة، ثم ينظر في جهة الأسماء فيحدّد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ففي باب المرفوعات مثلا يستخرج الاختلافات الحاصلة بين كل كلمة وأخرى من طريق وظيفة هذه الكلمة داخل التركيب أو الجملة، ومن هذا الاختلاف تستنبط القاعدة مع المصطلح، مثال:

الفاعل كل اسم أسند إلى الفعل ـــــــــــــــــــــــــــــــ استنباط عن طريق الاستقراء

نائب الفاعل مثل الفاعل في الإسناد إلى الفعل فهو مرفوع مثله ـــــــــــــــــــــــــــــــ استنباط عن طريق القياس

فالنوع من الاستنباط يسمّى الاستقراء(من استقرى يستقري: وهو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية).

والنوع الثاني يسمى القياس وهو استنباط قواعدَ جديدةٍ حمْلًا على القواعد المستنبطة بالاستقراء.

العلوم العربية

فالعلومُ العربية: هي العلوم التي يتوصلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ. وهي ثلاثة عشر علماً: "الصرفُ، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو)، والرسمُ، والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وَقَرْضُ الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخُ الأدب، ومَتنُ اللغة".

الصرف والاعراب

للكلمات العربية حالتان: حالةُ إفرادٍ وحالة تركيب.

فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع "علم الصرف".

والبحثُ عنها وهي مُركبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم - من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من تَغيُّر - هو من موضوع "علم الإعراب".

فالصرف: علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية واحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء.

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبهِ نعرِف ما يجب أن تكون عليهِ بنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة.

وموضوعهُ الاسمُ المتمكن (أي المُعرَبُ) والفعلُ المُتصرِّف. فلا يبحث عن الأسماء المبنيَّة، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف.

وقد كان قديماً جزءًا من علم النحو. وكان يُعرف النحوُ بأنه علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلماتِ العربية مُفردةً و مُركبة.

والصرف من أهمّ العلوم العربية. لأن عليه المُعوّلَ فى ضَبط صِيَغ الكَلِم، ومعرفةِ تصغيرها والنسبةِ إليها والعلمِ بالجموع القياسيّة والسماعية والشاّة ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال، وغيرِ ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشيةَ الوقوع في أخطاء يَقَعُ فيها كثيرٌ من المتأدبين، الذين لاحظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء. أي من حيث ما يَعرِضُ لها في حال تركيبها. فبهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.

المركب الاسنادي او الجملة

الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ، كالحكم على زُهير بالاجتهاد في قولك: "زُهيرٌ مجتهد".

والمحكومُ به يُسمى "مُسنَداً". والمحكومُ عليه يُسمى "مُسنَداً إليهِ".

فالمسنّدُ: ما حكمتَ به على شيءٍ.

والمسندُ إليه: ما حكمت عليه بشيءٍ.

والمُركبُ الاسنادي (ويُسمى جُملةً أيضاً): ما تألفَ من مَسندٍ ومُسندٍ إليه، نحوُ: "الحلمُ زينٌ. يُفلحُ المجتهدُ".

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت غليه الزين وحكمت عليه به. والزين مسند، لأنك أسندته الى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفلاح الى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد: مسند اليه).

والمسندُ إليه هو الفاعلُ، ونائبهُ، والمبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ "ليس" واسمُ "إن" وأخواتها، واسمُ "لا" النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: "جاء الحق وزهقَ الباطل".

ونائبُ الفاعل مثل: "يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون".

والمبتدأُ مثل: "الصبرُ مفتاحُ الفرَجِ".

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: "وكانَ اللهُ عليماً حكيماً".

واسمُ الأحرفِ التى تعملُ عملَ "ليس" مثلُ: "ما زُهيرٌ كَسولا. تَعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً. لاتَ ساعةَ مندَمِ. إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعمل الصالح".

واسمُ "إنّ" مثلُ: {إن اللهَ عليمٌ بذات الصدور}.
واسمُ "لا" النافية للجنس مثل {لا إلهَ إلا اللهُ}.
والمسندُ هو الفعلُ، واسمُ الفعل، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعل الناقص، وخبرُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ "إن" واخواتها.
وهو يكونُ فعلاً، مثل: {قد أفلحَ المؤْمنون}، وصِفة مُشتقَّة من الفعل، مثلُ: "الحق أبلجُ" واسماً جامداً يتضمنُ معنى الصفة المشتقة، مثل: "الحقُ نورٌ، والقائمُ به أسدٌ".
(والتأويل: (الحق مضيء كالنورِ، والقائم به شجاع كالأسد).

الفاعل

الفاعلُ: هو المُسَندُ إليه بعد فعلٍ تام معلوم أو شِبْهِه، نحو "فاز المجتهدُ" و "السابقُ فَرَسُهُ فائزٌ".
(فالمجتهد: اسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو "فاز" والفرس: اسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو "السابق" فكلاهما فاعل لما أسند إليه).
والمرادُ بشبه الفعلِ المعلومِ اسمُ الفاعل، والمصدرُ. واسمُ التفضيل، والصفةُ المُشبَّهة، ومبالغة اسم الفاعلِ، واسمُ الفعلِ. فهي كلُّها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنهُ الاسم المستعار، نحو: "أكرِمْ رجلا مِسكاً خُلُقُه".
(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعارة في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: "صاحب رجلا كالمسك" وتأويل قولك: "رأيت رجلا أسداً غلامه": "رأيت رجلا جريئاً غلامه كالأسد").
وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

(1) أحكام الفاعل

للفاعل سبعةُ أحكامٍ:
(1) وجوبُ رفعه. وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: "إكرام المرءِ أباهُ فرضٌ عليه"، أو إلى اسم المصدر، نحو: "سَلْمُ على الفقيرِ سلامَكَ على الغني"، وكحديثِ: "من قُبلة الرجلِ امرأتَهُ الوُضوءُ". او بالباءِ، او من، او اللاّمِ الزَّائداتِ. نحو: {ما جاءَنا من أحدٍ، وكفى باللهِ شهيداً، وهَيهات هيهاتَ لما توعَدون}.
(2) وجوبُ وقوعِهِ بعدَ المُسندِ، فإن تقدَّمَ ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود إليه، نحو: "عليٌّ قامَ".
(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: "رأيت علياً يفعل الخير" وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره، فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.
وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون "زهير" في قولك: "زهير قام" فاعلا لجاء مقدماً عليه. ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدم المبتدأ خبره الجملة بعده. كما تقدم.

(3) انه لا بُدَّ منه في الكلام. فإن ظهرَ في اللفظ فذاك. وإلاّ فهو ضمير راجعٌ إما لمذكور، نحو: "المتجهدُ ينجحُ" أو لما دل عليه الفعلُ، كحديثِ "لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ. ولا يشربُ الخمرةَ حين يشربُها وهو مؤمن".

أو لما دلَّ عليه الكلامُ، كقولك في جواب هل جاءَ سليمٌ؟ "نَعَمْ جاءَ". أو لما دلَّ عليه المقامُ، نحو: {كلاّ إذا بَلغت التراقيَ}.

أو لما دَلَّت عليه الحالُ المُشاهَدةُ، نحو: "إن كانَ غداً فائتني". وقول الشاعر:
*إذا كان لا يُرضيكَ حتى تَرُدَّني * إلى قَطَرِيٍّ، لا إخالُكَ راضيا*
(4) أنه يكون في الكلام وفعلهُ محذوف لقرينة دالة عليه: كأن يُجابَ به نفيٌ، نحو: (بلى سعيدٌ) في جواب من قال: (ما جاء أحدٌ).

أواستفهامٌ، نقول: (مَنْ سافرَ؟) فيقال "سعيدٌ"، وتقول: (هل جاءك أحدٌ؟)، فيقال: (نعمْ خليلٌ)، قال تعالى: {لَئِن سألتَهم من خلقَهم؟ ليقولَنَّ الله}.

ومما جاء فيه حذفُ الفعل، مع بقاءِ فاعله، كل اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، والحذفُ في ذلك واجبٌ، نحو: {وإن أحد من المشركين استجارك، فأَجِرهُ حتى يسمع كلامَ الله، ثم أبلغْه مأمنَه} ونحو: {إذا السماءُ انشقَّت}.
(5) أنَّ الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنًّى أو مجموعاً، فكما تقولُ: "اجتهد التلميذُ"، فكذلك تقول: "اجتهدَ التلميذان، واجتهد التلاميذُ" إلا على لغةٍ ضعيفة لبعض العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعِلَ. فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحباك، وأكرموني أصحابك.
(6) أنَّ الاصلَ اتصالُ الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يُعكسُ الامر، فيتقدَّم المفعولُ، ويتأخرُ الفاعلُ، نحو: "أكرمَ المجتهدَ أستاذُهُ". (وسيأتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به).
(7) أنه إذا كان مؤنثاً أُنّث فعله بتاءٍ ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: "جاءت فاطمةً، وتذهبُ خديجةُ".
وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكيرُ والتأنيثُ ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكيرِ، ووجوبُ التأنيث، وجوازُ الأمرين.
(2) متى يَجبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعل؟
يجبُ تذكيرُ الفعل مع الفاعل في موضعين:
(1) أن يكون الفاعلُ مذكراً، مفرداً أو مثنّى أو جمعَ مذكرٍ سالماً. سواءٌ أكان تذكيرُه معنًى ولفظاً، نحو: "ينجحُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون"، أو معنى لا لفظاً، نحو: "جاء حمزةُ". وسواءٌ أكان ظاهراً، كما مُثِّلَ أم ضميراً، نحو: "المجتهدُ ينجحُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجح هو، أو أنتَ، أو هما، أو أنتم".

(فان كان جميع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين. جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنيثه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً. فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. وأجاز الكوفيون تأنيثه، وهو ضعيف فقد أجازوا أن يقال: "أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون").

(2) أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو: "ما قام إلا فاطمةُ".
(وذلك لان الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: "ما قام أحد إلا فاطمة". فلما حذق الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا): فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فان كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصولاً بينه وبين فعله بالا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم).
وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصّهُ جُمهور النحاةِ بالشعر كقوله:
*ما بَرِئَتْ منْ ريبةٍ وذَمٍّ * في حَربِنا إلا بناتُ العَمِّ*
(3) متى يَجِبُ تأنيثُ الفعْل مع الفاعل؟
يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:
(1) أن يكون الفاعلُ مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله، مفرداً أو مثنى أو جَمعَ مؤنثٍ سالماً نحو: "جاءت فاطمةُ، أو الفاطمتان، أو الفاطماتُ".
(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً، كشمس، أو جمع تكسير، كفواطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: "إنما قام هي"، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، كبنات أو مفصولاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان كما سيذكر. أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره. فيقولون: "جاءت الفاطمات. وجاء الفاطمات").
(2) أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازيٍّ، نحو: "خديجةُ ذهبت، والشمسُ تطلعُ".

(3) أن يكون الفاعلُ ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالمٍ، أو جمعٍ تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو: "الزّينَباتُ جاءتْ، أو جئنَ، وتجيءُ أو يجئنَ" و (الفواطِمُ أقبلتْ أو أقبلنَ) و (الجمالُ تسيرُ أو يسرْنَ).
(4) متى يجوز الأمران: تذكِيرُ الفِعْل وتأنيثهُ
يجوز الأمران: تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أُمور:
(1) أن يكون الفاعلُ مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضميرٍ)، نحو: (طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ). والتأنيثُ أفصحُ.
(2) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبين فعله بفاصلٍ غير "إلا" نحو: "حضَرتْ، أَو حضَرَ المجلسَ امرأةٌ".
(3) أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنثٍ، نحو: "إنما قامَ، أو إنما قامت هي"، ونحو: "ما قامَ، أو ما قامت إلا هي". والاحسنُ تركُ التأنيثِ.
(4) أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعلُ "نِعم" أو "بِئسَ" أو "ساءَ" التي للذَّمِّ، نحو: "نِعمَتْ، أو نِعمَ، وبئسَتْ، أو بِئسَ، وساءت، أو ساء المرأةُ دَعدٌ". والتأنيثُ أجود.
(5) أن يكونَ الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: "جاء، أو جاءت الطلحاتُ". والتذكير أحسنُ.
(6) أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: "جاء، أو جاءت الفواطمُ، او الرجالُ". والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

(7) أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ الى جمع تكسيرٍ لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاءوا، أو جاءت). والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصحُ.
(8) أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم، و بجمع المؤنث السالم. فالاول، نحو: (جاء أو جاءت البنونَ). ومن التأنيث قوله تعالى: {آمنتُ بالذي آمنتْ به بنو إسرائيل}. والثاني نحو: (قامت، أو قام البناتُ). ويُرجَّحُ التذكيرُ مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.
(9) أن يكون الفاعلُ اسم جَمعٍ، أو اسمَ جنسٍ جمعياً. فالاول نحو: (جاء، أو جاءت النساء، أو القومُ، أو الرهط، أو الإبل. والثاني نحو: "قال، أو قالت العربُ، أو الروم، أو الفرس، أو التركُ"، ونحو: (أوراق أو أروقِ الشجر).
(5) أَقسام الفاعل:
الفاعلُ ثلاثةُ أنواع: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ.
فالصريح. مثلُ: "فاز الحقُّ".
والضميرُ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألف من (قاما) والياء من (تقومينَ)، وإما منفصلٌ: كأنا ونحن من قولك (ما قام إلا أنا، وإنما قام نحنُ) وإما مستترٌ نحو: (أقومُ، وتقومُ، ونقومُ، وسعيدٌ يقوم، وسعادُ تقوم).
والمستترُ على ضربين: مستتر جوازاً. ويكون في الماضي والمضارع المسنَدَينِ الى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر وجوباً. ويكون في المضارع والأمر المسنَدَينِ الى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسنَد الى المتكلم، مفرداً او جمعاً. وفي اسم الفعل المسنَد الى متكلم: كأفٍّ أو مخاطب: "كصهْ" وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعلَ) نحو: ما أحسنَ العلمَ. وفي أفعال الاستثناء: نكلا وعدا وحاشا، ونحو: "جاء القومُ ما خلا سعيداً".
(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود الى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك جاء القوم ما خلا سعيداً: "جاءوا ما خلا البعض سعيداً". و "ما" إما مصدريةٍ ظرفيةٍ، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف الى الوقت المفهوم منها. والتقدير: "جاؤوا زمن خلوهم من سعيد" والتقدير: "جاؤوا خالين من سعيد".
والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتيَ الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدراً مفهوماً من الفعل بعدَهُ، نحو: "يَحسُنُ أن تجتهد".
(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذي بعد "أن" في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).
ويتأوَّلُ الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: "أنَ وإنَّ وكي وما ولو المصدريتينِ".
فالاوَّل مثل: "يُعجبني أن تجتهدَ"، والتقديرُ: "يُعجبني اجتهادك".
والثاني مثل: "بلغني أنك فاضلٌ"، والتقديرُ: "بلغني فضلُك".
والثالث مثل: "أعجبني ما تجتهدُ"، والتقديرُ: "أعجبني اجتهادك".
والرابع مثل: "جئت لكي أتعلّمَ" والتقديرُ: "جئتُ للتعلُّم". و "كي" للا يتأوَّلُ الفعل بعدها إلا بمصدرٍ مجرورٍ باللام.
والخامس مثل: "وَددتُ لو تجتهد"، والتقدير: "وَددتُ اجتهادَك". "ولو" لا يتأولُ الفعلُ بعدَها إلا بالمفعول، كما

رأيت.
والثلاثةُ الأولُ يتأوَّلُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور.
والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليّة.
تقديم المفعول على الفاعل
الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول نحو قولك أكرم خالد سعيدًا فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة، ويقال والمخاطب خالي الذهن .فإن حصل أي تغيير في هذه الصورة فإنما يحصل لغرض.
تقول:أعان محمد خالدًا، ومحمد أعان خالدًا وأعان خالدًا محمدٌ، وخالدًا أعان محمدٌ.فالتعبير الأول) أعان محمد خالدا (تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخبارا ابتدائيا.والتعبير الثاني) محمد أعان خالدا (يقال إذا كان المخاطب يعلم أن شخصا ما أعان خالدا، ولكنه يظن أنه سعيدا مثلا، لا محمد فتقدم له المسند إليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر أو لشيء من الأعراض التي سبق ذكرها.والتعبير الآخر) أعان خالدا محمد (يقال إذا كان الخاطب يعنيه أمر خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمه أمر المعان لا المعين، إذ المهم أن يكون خالد هو المعان لا من أعانه فأخر الفاعل، وقدم المفعول لذلك.

المفعول المطلق

المفعولُ المطلَقُ: مَصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ من لفظهِ تأكيداً لمعناهُ، أو بياناً لِعَددِه، أو بياناً لنوعهِ، أو بَدَلاً من التلفُّظِ بفعلهِ. فالأول نحو: {وكلّمَ اللهُ مُوسى تكليماً}. والثاني نحو: "وقفتُ وقفتينِ". والثالثُ نحو: "سرتُ سيرَ العُقلاءِ". والرابعُ نحو: "صَبراً على الشدائد".

- أَحكامُ المفعولِ المطلَق
للمفعول المطلق ثلاثةُ أَحكام:
1- أنهُ يجبُ نصبُه.
2- أنهُ يجبُ أن يقعَ بعدَ العامل، إن كان للتأكيد. فإن كان للنَّوع أو العدَدِ، جاز أن يُذكرَ بعدَه أو قبله، إلا إن كان استفهاماً أو شرطاً، فيجبُ تَقدمُه على عاملهِ، كما رأيتَ في أمثلتهما التي تقدّمت. وذلكَ لأنَّ لأسماءِ لاستفهام والشرط صدرَ الكلام.

3- أنهُ يجوزُ أن يُحذَفَ عاملُهُ، إن كان نَوعيّاً أو عدديّاً، لقرينةٍ دالّةٍ عليه، تقولُ: "ما جلستَ"، فيقالُ في الجواب: "بَلى جُلوساً طويلاً، أَو جَلستينِ"، ويُقالُ: "إنك لا تعتني بعملك"، فتقولُ: "بلى اعتناءً عظيماً"، ويقال: "أيَّ سيرٍ سرتَ؟"، فتقول: "سيرَ الصالحينَ"، وتقول: لِمَنْ تأهَّبَ للحجِّ: "حَجّاً مبروراً"، ولِمن قَدِمَ من سفَر: "قُدوماً مُباركاً" و "خيرَ مَقدَمٍ"، ولِمن يُعِدُ ولا يَفي: "مَواعيدَ عُرقوبٍ" من ذلك قولهم: "غضَب الخيل على اللُّجم".

أنواع المفعول المطلق ثلاثة:

- المؤكد لعامله - 2.المبين لنوعه - 3.المبين لعدده.

- المؤكد لعامله:يسمى النحاة المفعول المطلق في نحو) قمت بالأمر قياماً (مؤكداً لعامله .والعامل هنا الفعل .
والحقيقة أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن، أما المصدر فهو الحدث المجرد، فعندنا تقول) :قمت قياما (تكون قد أكدت الحدث وحده، ولم تؤكد الحدث والزمن جميعا، فالمتكلم قد يحتاج إلى توكيد الفعل كله فيكرره فيقول قام قام محمد، فيكون قد آكد الحدث والزمن، وقد يحتاج إلى توكيد الحدث فقط يقول :قام محمدا قياما.

-المبين للنوع.ويقصد به المبين لنوع العامل نحو انطلقت انطلاقا سريعا، وانطلاق السهم.وادرجوا تحت هذا القسم ما ينوب عن المصدر من كلية المصدر، وبعضيته، ونوعه وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والإشارة إليه، ووقعته وآلته، وعدده، ونحوها .

-المبين للعدد:ويقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلومًا، أو مبهما، فالأولى نحو :ضربته ضربتين والثاني نحو ضربته ضربات.

المفعولُ لهُ

المفعولُ لهُ (ويُسمّى المفعولَ لأجلِه، والمفعولَ من أجلِه): هو مصدرٌ قَلبيٌّ يُذكرُ عِلّةً لحدَثٍ شاركهُ في الزمانِ والفاعلِ، نحو: "رغبةً" من قولكَ "اغتربتُ رَغبةً في العلمِ".
(فالرغبة: مصدر قلبي، بين العلة التي من أجلها اغتربت، فان سبب الاغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدثُ (وهو: اغتربت) المصدرَ (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل. فان زمانهما واحد وهو الماضي. وفاعلهما واحد وهو المتكلم.
والمراد بالصدر القلبي: ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤُها الحواسّ الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل. ونحوهما. ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

أَحكامُ الْمَفْعولِ لَهُ

للمفعولِ من أجلِه ثلاثةُ أحكام:
1- يُنصَبُ، إذا استوفى شروطَ نصبِه، على أنهُ مفعولٌ لأجله صريحٌ. وإن ذُكِرَ للتعليل، ولم يَستوف الشروطَ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيدِ للتَّعليل، كما تقدَّمَ، واعتُبِرَ أنهُ في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجلِه غيرُ صريحٍ، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريح، في قوله تعالى: {يجعلون أصابعَهم في آذانهم من الصّواعق حَذَرَ الموت}.
2- يجوزُ تقديمُ المفعولِ لأجلِه على عامله، سواءٌ أُنصبَ أم جُرَّ بحرف الجرّ، نحو: "رغبةً في العلم أتيتُ" و "للتِّجارةِ سافرتُ".
3- لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفي شروطَ نصبِه، بل يجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ.

التعليل:

التعليل في المفعول له على ضربين:الضرب الأول ما يكون علة يراد تحصيلها، أي أن العلة ليست موجودة في أثناء الفعل وإنما هي غاية مرادة، وذلك نحوك) ضربت ابني تأديبا(، أي لأجل التأديب، فالتأديب علة حاملة على الضرب، وهي ليست موجودة في أثناء الضرب، بل يراد تحصيلها به، وهذا كما تقول في تعبير آخر) :جئت لأستفيد (أي الذي حملك على المجيء بل مطلوب تحقيقها

.والضرب الثاني أن تكون علة موجودة وهي كانت السبب في دفع الفاعل إلى الفعل، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها، وذلك نحو قولك) قعد جبنا (فالجبن كان سببا في القعود والجب حاصل ولا يراد تحصيلة، ومثله)عقن اصبعه ندما (أي عض اصبعه من الندم، فالندم كان سببا في حصول العض، وهو حاصل ولا يراد تحصيله ومثله :قتل نفسا نفسا.

المفعولُ فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفاً

المفعولُ فيه (ويُسمّى ظرفاً): هو اسمٌ يَنتصبُ على تقدير "في"، يُذكرُ لبيانِ زمان الفعل أو مكانِه.
(أما اذا لم يكن على تقدير "في" فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الاسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأ وخبراً، نحو: "يومنا يومٌ سعيد"، وفاعلاً، نحو: "جاء يومُ الجمعة"، ومفعولاً به، نحو: "لا تضيع أيامَ شبابك". ويكون غير ذلك، وسيأتي بيانه.
والظرف، في الاصل، ما كان وعاء لشيء. وتسمى الاواني ظروفاً لانها أوعية لما يجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة "ظروفاً". لأنّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها).

يسمى النحاة البصريون المفعول فيه ظرفا، والظرف هو الوعاء التي توضع فيه الأشياء كالجراب، والعدل والأواني، وتسمى " ظرفا لأنه أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها، وهي تسمية مجازية.
وهو قسمانِ: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان.
فظرفُ الزمان: ما يَدُلُّ على وقتٍ وقعَ فيه الحدثُ نحو: "سافرتُ ليلاً".
وظرفُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقعَ فيه الحدثُ، نحو: "وقفتُ تحتَ عَلَمِ العلم".

تضمن الظرف معنى في:
لا يسمى النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفا، حتى يتضمن معنى) في (الظرفية، وذلك نحو) سرت يمينك (فالسير كان في جهة اليمين، ونحو) قدمت صباح اليوم(، فالقدو كان في الصباح، أي كان اليمين ظرفا للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء، والصباح كان ظرفا للقدوم أي وقع كما تحتوي الآنية ما فيها.فإن لم يتضمن معنى)في (فلا يسميه النحاة ظرفا وذلك نحو قوله تعالى} واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا] {البقرة[48 :،

ف) يوما (ليس ظرفا لأن الاتقاء ليس واقعا فيه بل هو قبله، فكيف يكون ظرفا للاتقاء، وهو لم يقع فيه؟ ونحوه قوله تعالى} :وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون] {مريم[39 :، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفا، لأن الإنذار ليس في يوم القيامة، وإنما هو قبل يوم القيامة، فلا يكون ظرفا له بل هو مفعول به، ونحوه لو قلت) أخاف يوم القيامة (فهو مفعول به، لا ظرف، لأن الخوف ليس واقعا في يوم القيامة بل قبله، فلو قلت) أخاف أعمالي يوم القيامة (كان ظرفا لأن الخوف واقع فيه.

المفعولُ مَعَهُ

المفعولُ مَعَهُ: اسمٌ فضلةٌ وقعَ بعد واوٍ، بمعنى "مع" مسبوقةً بجملةٍ، ليدُلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحبتِه (أي: معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكمِ ما قبلهُ، نحو: "مَشيتُ والنّهرَ".

وفي هذا المبحث ثلاثة مباحث:

1- شُرُوطُ النصْبِ عَلى المعِيَّة

يشترط: في نصبِ ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معهُ، ثلاثةُ شُرُوط:

1- أَن يكون فضلةً (أَيْ: بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه).

(فان كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: "اشترك سعيدٌ وخليلٌ"، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عظفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة. وإنما كان "خليل" هنا عمدة، لوجوب عطفه على "سعيد" الذي هو عمدة. والمعطوف له حكم المعطوف عليه. وغنما وجب عطفه لأنّ فعل الاشتراك لا يقع إلا من متعدد. فبالعطف يكون الاشتراك مسنداً إليهما معاً. فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظّ في الاشتراك حاصلاً من واحد، وهذا ممتنع).

2- أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً.

3- أن تكونَ الواوُ، التي تسبقُهُ، بمعنى "مَعَ".

معنى المصاحبة:

يعني النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم ام لا ن فقولك) جئت ومحمدا (معناه أنكما جئتما في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن، وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا.وإيضاح ذلك أنك حين تقول) جاء محمدًا وخالدًا (بالنصب فقد أردت التنصيص على المصاحبة أي أنهما جاءا في وقت واحد، وإن قلت) جاء محمد وخالد (فقد أفدت اشتركا في المجيء ولم تنص على أنهما جاءا في وقت واحد، فبالعطف يحتمل أنهما جاءا معا، ويحتمل أن محمدًا جاء قبل خالد ويحتمل أن خالدا جاء قبل محمد بخلاف المعية ولهذا لا يصح أن يقال) جاء محمد وخالدا قبله أو بعده (لأن المعية ستكون مفقودة وإنما هذا متعين للعطف.فإذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك عطفت .وقد يقع بعد الواو ما لا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو) سرت

والجدار (و) مشت والطريق (فهذا معية لا عطف، لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والاسم السابق في السير، ولا في الطريق مع ما قبله في المشي
فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم ام لم يشتركا، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا .